



الْجَنْدَةُ الْعُمَانِيَّةُ لِحُقُوقِ الْإِنْسَانِ
Oman Human Rights Commission

التقرير السنوي

لِلجَنْدَةِ الْعُمَانِيَّةِ لِحُقُوقِ الْإِنْسَانِ

٢٠١٩



التقرير السنوي للجنة العُمانية لحقوق الإنسان ٢٠١٩م

المحتويات

المقدمة:

٤

الرصد وتلقي البلاغات:

١١

- أولاً: الحقوق المدنية والسياسية ١٣
- ثانياً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٤
- ثالثاً: الحقوق البيئية والتنموية ١٩
- رابعاً: حقوق الفئات الأحق بالرعاية ١٩
- خامساً : الزيارات الميدانية ٢١

الأنشطة والفعاليات:

٣١

- أولاً: أنشطة اللجنة ومشاركتها الداخلية ٣٢
- ثانياً: التدريب وبناء القدرات ٤٣
- ثالثاً: التقارير الخارجية التي تعاملت معها اللجنة ٤٥
- رابعاً: المشاركات الخارجية ٤٦

المقدمة:

وفي جانب التوعية بحقوق الإنسان، تم تنظيم عدد من الفعاليات والندوات وحلقات العمل ، منها « ندوة مكافحة الإتجار بالبشر » بالتعاون مع اللجنة الوطنية لمكافحة الإتجار بالبشر» بوزارة الخارجية، وحلقة العمل حول «أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان» بالتعاون مع المكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ببيروت.

أما على مستوى النشاط الخارجي ، فقد تمت المشاركة في كافة المؤتمرات والندوات الخارجية التي تنظمها مؤسسات حقوق الإنسان ، وفي مقدمتها «التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في جنيف» و«منتدى آسيا والمحيط الهادي» و« اللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية» ، و«الشبكة العربية لحقوق الإنسان».

كما قامت اللجنة برصد ومتابعة كافة المواضيع والتقارير الدولية التي تم التطرق من خلالها إلى حقوق الإنسان بالسلطنة، وتم التنسيق بشأنها مع الجهات المختصة ثم الرد على تلك التقارير وفق الحقائق التي تعكس واقع حقوق الإنسان بالسلطنة.

وبناءً على ما نصت عليه المادة رقم (١١) من ملحق أحكام اللجنة، وتحديد اختصاصاتها بأن تعد اللجنة تقريراً سنوياً عن جهودها ونشاطها، فإنها يسرها أن تقدم هذا التقرير عن عام ٢٠١٩م، والذي يُوجز أهم الخطوات التي قامت بها في إطار عملها الإنساني في السلطنة.

وإذ تؤكد «اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان» على أهمية التعاون والتنسيق بينها وبين الجهات المختصة بالحكومة والمجتمع، فإنها تتوجه بكل الشكر والتقدير إلى كافة تلك الجهات لدورها في تعزيز عمل اللجنة، وتسهيل مهامها الإنسانية النبيلة.

والله ولي التوفيق ،،،

أحد عشر عاماً مضت على إنشاء «اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان» وتحديد اختصاصاتها بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/١٢٤م) ، سعت اللجنة خلالها إلى ترجمة اختصاصاتها على أرض الواقع من خلال برامج متعددة تهدف إلى ضمان حماية حقوق الإنسان، ومتابعة توفير التدابير اللازمة لها.

وتقف اللجنة بكل ثقة واعتزاز مع ما تم إنجازه خلال مسيرة عملها، مرتكزةً في ذلك على كافة الأهداف، والاختصاصات ، والمسؤوليات المناطة بها لخدمة حقوق الإنسان، المواطن والمقيم، على أرض السلطنة.

هذا وفي إطار الشأن الداخلي لعمل اللجنة، فقد تصدر أحداثها هذا العام صدور المرسوم السلطاني السامي (٢٠١٩/٢٩) بتعيين رئيس وأعضاء الفترة الرابعة للجنة. وفيما يتعلق بقضايا حقوق الإنسان بالسلطنة، تعاملت اللجنة هذا العام مع كافة البلاغات التي وردت إليها وعملت اللجنة وفق اختصاصاتها على معالجة تلك المواضيع وإيجاد الحلول المناسبة لها بالتنسيق والتعاون مع الجهات المختصة، من خلال جميع الوسائل لرصد وتلقي البلاغات ، حيث تعددت أنواع تلك البلاغات بين الحقوق المدنية والاقتصادية والاجتماعية.

وقامت اللجنة بتحديث موقعها الإلكتروني وتفعيل بعض حساباتها الإلكترونية وذلك لتعزيز التواصل، وتقوية التفاعل، مع كافة أفراد المجتمع، إضافة إلى تخصيص رقم جديد لتسجيل البلاغ الصوتي (١٩٧٠)، كما تم هذا العام تنفيذ زيارات ميدانية إلى بعض المواقع بالتعاون مع الإدارات المعنية بمراعاة وخدمة حقوق الإنسان، وفي مقدمتها « السجن المركزي» بسمائل، وبعض مراكز التوقيف بشرطة عمان السلطانية، ودار رعاية المسنين، ودار توجيه الأحداث ، التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، ومستشفى المسرة التابع لوزارة الصحة.

كما شاركت اللجنة في ملاحظة انتخابات مجلس الشورى للفترة التاسعة وذلك من خلال زيارات قامت بها لمعظم مراكز انتخابات مجلس الشورى.

نشأة اللجنة

■ نشأة اللجنة:

انشئت «اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان» بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/١٢٤) لتصبح كياناً وطنياً مستقلاً لنشر ثقافة حقوق الإنسان والعمل على حمايتها وصونها على أرض السلطنة.

وتنظر الأمم المتحدة إلى المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان باعتبارها شريكا فاعلاً في تعزيز ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على المستوى الوطني. ويعد إنشاء السلطنة للجنة العُمانية لحقوق الإنسان، إدراكاً منها بأهمية تعزيز هذه الحقوق وتأكيداً على القبول المعلن للاتفاقيات الدولية المرتبطة بذلك، حيث انعكس ذلك على الاختصاصات والمهام الموكلة إليها. وتتكون اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان من أمانة عامة تتولى تنفيذ ومتابعة اختصاصاتها، وأربعة عشر عضواً، بما فيهم رئيس اللجنة، يمثلون مجلسي الدولة والشورى وبعض المؤسسات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، ومن العاملين في الجهات القانونية والحماية، وتكون مدة العضوية في اللجنة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدة أو لمدد أخرى مماثلة. ويمارس أعضاء اللجنة المهام التي حددها قانون إنشاء اللجنة ولائحتها الداخلية وتتمثل أهم هذه المهام في صياغة رؤية ورسالة اللجنة، وتحديد الأهداف التي تسعى لتحقيقها.

■ الرؤية:

أن تكون اللجنة منبراً وطنياً فاعلاً في دعم وتعزيز وحماية حقوق الإنسان لدى جميع شرائح المجتمع ومؤسساته.

غرس ثقافة حقوق الإنسان لدى أفراد المجتمع ومؤسساته المختلفة، وتعزيز ممارستها، والعمل على حمايتها وفق المبادئ والتشريعات المحلية والدولية المنظمة لذلك.

- متابعة حماية حقوق الإنسان وحرياته في السلطنة وفقاً للنظام الاساسي للدولة والمواثيق والاتفاقيات الدولية.
- رصد ما قد تثيره الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية من ملاحظات في مجال حقوق الإنسان في السلطنة والتنسيق مع الجهات المعنية للتحقق منها والرد عليها.
- تقديم المشورة للجهات المعنية في الدولة في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته والمساهمة في إعداد التقارير التي تتناول هذه المواضيع.
- رصد أية مخالفات أو تجاوزات متعلقة بحقوق الإنسان في الدولة والمساعدة في تسويتها وحلها.
- اقتراح خطة سنوية تتضمن التدابير الوطنية اللازمة لنشر ثقافة حقوق الإنسان، ومن ثم التنسيق مع جهات الاختصاص لضمان حسن تنفيذها.

■ الرسالة:

■ اختصاصات اللجنة:

الرصد وتلقي البلاغات

أولاً: الحقوق المدنية والسياسية:

ترتبط الحقوق المدنية والسياسية بعددٍ من الحقوق الفرعية التي ترمي إلى ضمان حماية الحرية الشخصية، والأمان الأسري، وممارسة الحياة السياسية وغيرها من الحقوق، ويفرد هذا التقرير الحالات والبلاغات التي تلقتها أو رصدتها اللجنة، حيث بلغ عدد المواضيع التي تم رصدها عام ٢٠١٩م والمرتبطة بهذه الحقوق (٧) حالات موزعة على الحقوق الفرعية الآتية:

الحرية الشخصية:

في إطار هذا الحق تلقت اللجنة ثلاثة بلاغات حدثت خارج السلطنة، منها بلاغان تمثلا بالقبض على مواطنين اثنين من قبل الجهات الأمنية دون معرفة التهم المنسوبة إليهم، ولا تزال الجهات المعنية في السلطنة تواصل جهودها لتوفير الضمانات القانونية اللازمة لهم.

كما تلقت اللجنة بلاغاً ثالثاً من مواطن يطلب رفع الحضر المفروض عليه، وعدم السماح له بدخول أراضي دولة خليجية من أجل لم شمل أسرته المقيمة في تلك الدولة، حيث تم إبعاده دون أن يصدر عليه حكم قضائي بالإبعاد، وتواصلت اللجنة مع نظيرتها الجهة المعنية بحقوق الإنسان في تلك الدولة ولازال البلاغ قيد المتابعة.

الترشح والترشيح في الانتخابات:

شهدت السلطنة في عام ٢٠١٩م انتخابات مجلس الشورى للفترة التاسعة، وقد شاركت اللجنة في ملاحظة سير الانتخابات، وشكلت فرق عمل توزعت على كافة محافظات السلطنة، وتابعت التدابير المتخذة لتسهيل ممارسة الحق الانتخابي، وسير عملية الإدلاء بالأصوات في الانتخابات. حيث تابعت اللجنة ما قامت به الجهات المختصة من جهود في مجال ترسيخ وتعزيز مفهوم حقوق الإنسان وتحفيز المرأة على المشاركة في هذا المجال.

السلامة الجسدية:

رصدت اللجنة ضمن هذا الحق ادعاء عاملة منزل تعرضها للحبس والضرب والإساءة اللفظية في منزل كفيها، وعلى الفور تواصلت اللجنة مع شرطة عُمان السلطانية التي قامت بالتحقيق في ملابسات الموضوع وثبت وبعد الوقوف على التفاصيل عدم صحة ادعاءات العاملة.

تقوم اللجنة بمتابعة أوضاع حقوق الإنسان في السلطنة من خلال عمليتي الرصد وتلقي البلاغات. وتتم عملية الرصد عن طريق الزيارات الميدانية، أو من خلال ما تنشره وسائل الإعلام التقليدية منها والحديثة مثل شبكات التواصل الاجتماعي. ويقع ضمن مهام اللجنة أيضاً تلقي البلاغات والشكاوى من الأفراد، وتحيط اللجنة هذه البلاغات بقدر كبير من السرية والخصوصية بحيث لا يتم نشر أو تداول تفاصيل المبلغين.

وتتعدد وسائل وطرق تقديم البلاغات والشكاوى إلى اللجنة من خلال:

- حضور الشخص أو من يوكله إلى مقر اللجنة وتعبئة الاستمارة المخصصة لتقديم البلاغ، أو يكتب رسالة معنونة إلى رئيس اللجنة العمانية لحقوق الإنسان مرفقا معها جميع الوثائق والمستندات المتعلقة بالموضوع، وفي الحالات التي يتعذر فيها على المبلغ أو من يوكله الوصول شخصياً إلى مقر اللجنة، أوجدت اللجنة بدائل لتقديم الشكوى وفق الآتي:

« إرسال البلاغ عبر البريد الإلكتروني للجنة complaints@ohrc.om

« تقديم البلاغ عبر الموقع الإلكتروني www.ohrc.om

« تسجيل الشكوى عبر رسالة صوتية بالاتصال على الرقم المجاني (١٩٧٠)، لتمكين الأشخاص الذين لا يستطيعون كتابة بلاغاتهم باللغة العربية أو الإنجليزية، أو لا يستطيعون الوصول إلى اللجنة لتواجههم في أماكن حبس أو احتجاز. وبعد الاستماع إلى البلاغ وتحليله، تتولى اللجنة التواصل مع المبلغ أو زيارته لإكمال الإجراءات اللازمة.

وتتابع اللجنة بلاغاً تلقتة في نهاية عام ٢٠١٨م لـ (٦) حالات لوافدات تم ممارسة ضغوط عليهن لإجبارهن على أعمال منافية للأخلاق وفق اشتراطات يضعها المتعهدون من بلدهن، حيث تواصلت اللجنة مع شرطة عُمان السلطانية وقدمت كل المعطيات الخاصة بالحالات الواردة إلى اللجنة، واعترافاً من السلطنة بضرورة تعزيز التشريعات والامكانيات لمكافحة الاتجار بالبشر، فقد وقفت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان على عددٍ من الإجراءات التي اتخذتها السلطنة في هذا الشأن والرامية إلى تعزيز تصنيفها، علماً بأن اللجنة لها تمثيل في اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر على مستوى الأعضاء والخبراء. من بين هذه الإجراءات التي نفذتها اللجنة ندوة «لمكافحة الاتجار بالبشر.. المفهوم والممارسة» والتي حضر خلالها نخبة من المتخصصون في هذا المجال وشارك فيها معنيون يمثلون عدداً من الجهات.

الأمان الأسري:

تلقت اللجنة بلاغا من مواطنة تم حرمانها من الدراسة الجامعية وتعرضت للإساءة، وسحب جميع ممتلكاتها الشخصية من قبل والدها، وذلك بحجة عدم قبولها بالزواج من أحد أقاربها. على إثر ذلك قامت اللجنة بالتنسيق مع وزارة التنمية الاجتماعية، وإدارة الادعاء العام بالمحافظة التي تسكنها لاتخاذ الإجراءات القانونية، وقد اثمرت تلك الجهود عن مواصلة الشابة لدراساتها، والتعهد من قبل والدها بعدم التعرض لها بالإساءة، مع تسليمها بممتلكاتها الشخصية.

ورصدت اللجنة أطفالاً يعانون حرماناً من الاستقرار الأسري وعدم الأمان حيث خاطبت اللجنة وزارة التنمية الاجتماعية، وحصلت اللجنة على رد بتوظيف الوزارة كافة جهودها لضمان حماية الأطفال من العنف والإساءة، وتأهيلهم ورعايتهم من خلال اتخاذ حزمة من الإجراءات القضائية والتأهيلية إلا أن عملية قياس مؤشرات ضمان حماية الأطفال من العنف والاستغلال والإساءة تواجه العديد من التحديات التي تتطلب تظافر الجهود على المستوى المحلي للتغلب عليها من خلال العمل على إنشاء مركز للبيانات عن حالات الإساءة للأطفال.

ثانياً: الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

ترتبط الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالحقوق المادية للفرد، وتهتم بتوفير البيئة الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للعيش الكريم التي تشمل العمل، والرعاية الصحية، والتعليم، والسكن، وغيرها من الحقوق، حيث بلغت عدد البلاغات والموضوعات المرصودة المرتبطة بهذه الحقوق (٣٤) حالة موزعة على الحقوق الفرعية التالية:

الرعاية الأسرية:

تلقت اللجنة بلاغين تضمننا صعوبة كفالة المرأة العُمانية المتزوجة من رجل أجنبي لأبنائها وعدم استقرار أسرتها، وعليه تواصلت اللجنة مع الجهة المختصة للبحث في مدى إمكانية المرأة العُمانية من كفالة أبنائها، حيث حصلت اللجنة على رد مفاده السعي لدراسة مثل هذه الحالات وإيجاد الحلول المناسبة لها بما يتفق مع أحكام قانون الطفل وقانون إقامة الأجانب ولائحته التنفيذية وبما يحقق مصلحة الطفل في الحصول على الرعاية الأسرية.

ورصدت اللجنة حالة مواطن يطلب الحصول على إقامة لزوجته من أجل ضمان لم شمل الأسرة، حيث يتطلب الأمر تسوية وضعه القانوني لزواجه من أجنبية دون الحصول على تصريح مسبق من الجهة المختصة.

وضمن هذا الحق أصدرت شرطة عُمان السلطانية القرار رقم (٢٠١٩/٣٥) بتعديل بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون إقامة الأجانب. حيث تطرق القرار الى تنظيم يكفل تمكين الأجنبي من إستخدام أسرته في السلطنة تحت تأشيرة إتحاق.

السكن الملائم:

وفي إطار هذا الحق، تلقت اللجنة عدداً من البلاغات ورصدت عدداً من المواضيع تمحورت حول التعجيل في الحصول على مساكن اجتماعية والمساعدات الإسكانية، ورغم الأوضاع الاقتصادية التي تمر بها السلطنة كغيرها من الدول، فقد حصلت اللجنة على ردود إيجابية من وزارة الإسكان بوضع هذه الطلبات ضمن أولويات الوزارة.

كما تابعت اللجنة توزيع ما يقارب (١٥٠) وحدة سكنية لتعويض المواطنين المتأثرة منازلهم بمخططات هيئة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، وروعي أثناء تصميم هذه المنازل النمط المعيشي لسكان الولاية الجامع بين الاعتبارات البيئية والصحية والبعد الكافي عن المناطق الصناعية في المنطقة الاقتصادية الخاصة.

ورصدت اللجنة تفاعل وزارة الإسكان مع المناشدات التي أطلقها بعض المواطنين المتأثرين بمشروع طريق الباطنة الساحلي إثر تأثرهم بالأنواء المناخية «اعصار كيار»، حيث قامت الوزارة بتوزيع عدد (٢٠٩) من المساكن الحكومية للمتأثرين بمشروع طريق الباطنة الساحلي وبصفة عاجلة، خلال تلك الفترة.

الرعاية الصحية:

تلقت اللجنة بلاغاً يتعلق بطلب الحصول على فرصة للعلاج خارج السلطنة، حيث خاطبت اللجنة وزارة الصحة فيما يخص هذا الموضوع وافادت بأنه تم عرض المواطن على لجنة العلاج بالخارج ولم يوصِ الطبيب المعالج

بابتعائه للخارج وهو يتلقى العلاج المناسب بالسلطنة، ورصدت اللجنة على وسائل التواصل الاجتماعي مواطنًا يطلب الحصول على الدواء الطبي بصفة مستعجلة لطفله، وكان يصرف هذا الدواء للطفل من قبل المستشفى إلا أنه توقف عن صرفه دون معرفة الاسباب الطبية في ذلك، حيث حصلت اللجنة على رد باستمرارية علاج الطفل وفق الخطة العلاجية المتبعة.

كما رصدت اللجنة موضوع مواطن من ذوي الإعاقة الحركية يطلب الحصول على أجهزة تعويضية خاصة بإعاخته، وعليه تواصلت اللجنة مع الجمعية العُمانية للمعوقين، والتي قامت بتوفير سرير طبي كهربائي له، وكرسي خاص لذلك.

وتفاعلت اللجنة مع التقرير الصحفي الذي بثته إحدى القنوات الإذاعية الخاصة على منصتها في وسائل التواصل الاجتماعي حول الحالة الصحية لعدد من الفتيات من أسرة واحدة يعانين من مرض نادر في أطرافهن، حيث أرسلت اللجنة فريقًا لزيارة الفتيات في منزلهن، واتضح للفريق أن الجهات الحكومية المختصة كانت قد قامت بتقديم العون والمساعدة لهن سابقًا، ورفعت اللجنة تقريرها إلى الجهات المعنية أمله فيه استمرارية تقديم تلك الرعاية الإنسانية للفتيات.

ورصدت اللجنة موضوع طفلة تعاني من إعاقة حركية، وتعتمد اعتمادًا كليًا على والديها في احتياجاتها الشخصية كالغذاء والاستحمام والانتقال من مكان لآخر بسبب إعاقتها وتحتاج إلى علاج طبيعى مكثف، حيث قامت اللجنة بزيارة الحالة، وابتعاث الطفلة للعلاج خارج السلطنة تقديرًا لوضع الطفلة الصحي، والذي نتج عنه تحسن واضح في حالتها حتى الآن.

ورصدت اللجنة جهود الحكومة في استئصال الزاعجة المصرية بعد أن تم تسجيل حالات لحمى الضنك في إحدى الولايات بمحافظة مسقط، حيث اعتمدت الحكومة على البيانات المتعلقة في تقصي معرفة أماكن وجود البعوضة، مما ساهم في اعتماد الخطة الوطنية في القضاء على بعوضة الزاعجة المصرية، والتصحيح البيئي.

وتؤكد اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان على ضرورة الإسراع في تطبيق فكرة «التأمين الصحي» وهو البديل الأنسب في السلطنة لمواكبة تطور الرعاية الصحية، وذلك في ظل الارتفاع الحاصل في تكلفة التشخيص والعلاج والخدمات الطبية بسبب التطور السريع في التقنيات الصحية وتضخم أسعار الأدوية والمواد الطبية مما يشكل زيادة في حجم الانفاق الحكومي والذي تعتبر أحد التحديات الرئيسية في القطاع الصحي في السلطنة، وفي سبيل غرس روح المنافسة بين المؤسسات الصحية لتقديم مستوى عالٍ من الخدمات الطبية بتكاليف رمزية يتحملها الفرد والمجتمع بالمشاركة، وبهدف التوسع في منظومة توفير الرعاية الصحية الشاملة.

وضمن التشريعات التي تخص هذا الحق جاء المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٩/٧٥) بإصدار قانون تنظيم مزاولة مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة. وقد تطرق الى واجبات وحقوق مزاولي مهنة الطب والمهن الطبية المساعدة، والمسؤولية عن الأخطاء الطبية والمخالفات المهنية، والعقوبات.

التعليم:

رصدت اللجنة موضوع مواطنات عُمانيات متزوجات من أجنبي يطالبن وزارة التربية والتعليم اعفاء ابنائهن الطلبة من دفع الرسوم الدراسية، حيث أصدرت وزارة التربية والتعليم قرارًا وزاريًا رقم ٢٠١٨/٣٤م بتحديد رسوم الخدمات التي تقدمها الوزارة، وكان من بينها تطبيق رسوم تسجيل الطلبة غير العُمانيين في المدارس الحكومية، وبديل خدمات لهم في نفس المدارس الحكومية، حيث رفعت اللجنة تقريرًا إلى وزارة التربية والتعليم بمعالجة الموضوع بما يتفق مع أحكام النظام الأساسي للدولة، وقانون الطفل والاتفاقيتين (اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الطفل)، وحصلت اللجنة على رد من الوزارة بإعفاء أبناء المواطنات العُمانيات المتزوجات من أجنبي من دفع الرسوم الدراسية.

وتابعت اللجنة تعاون حكومة السلطنة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونسيف» في تفعيل خطة عمل مشتركة لحماية الطفل والإعاقة وتنمية الطفولة المبكرة المتكاملة، ومن المؤمل أن تتم المرحلة التجريبية لهذا النظام في عدد من مدارس ولايتي بوشر ونزوى خلال الفصل الدراسي الأول لعام (٢٠١٩م - ٢٠٢٠م).

وفي إطار هذا الحق أصدرت وزارة التعليم العالي القرار رقم (٢٠١٩/٥٧) بإصدار اللائحة التنظيمية للدراسات العليا في مؤسسات التعليم العالي الخاصة. حيث ألزمت اللائحة مؤسسات التعليم العالي ببعض الشروط كحد أدنى عند إصدارها للوائحها الداخلية المنظمة لبرامج الدراسات العليا التي تقدمها.

العمل وتولي الوظائف العامة:

في إطار هذا الحق رصدت اللجنة عبر إحدى منصات التواصل الاجتماعي تسريح (٣٥٥) عاملاً من إحدى شركات قطاع الإنشاءات والتشييد بسبب انتهاء أعمالها من المشروع الموكل لها، وقد تم الاتفاق بين وزارة القوى العاملة والاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان والشركة على نقل جميع العمال بمختلف مهنتهم ووظائفهم وبذات أجورهم ومميزاتهم إلى مشروع آخر على أن تقوم الشركة بتوفير المسكن والمأكل والنقل للعاملين المنتقلين.

ورصدت اللجنة إنهاء خدمات لعمال في شركة تعمل في قطاع الإنشاءات والتشييد بلغ عددهم (٤٣٠) عاملاً، وتبين بأنه تم تسوية الموضوع بالاتفاق بين وزارة القوى العاملة والاتحاد العام لعمال سلطنة عُمان والشركة وذلك بإلزام الشركة

ثالثاً: الحقوق البيئية والتنمية:

الحق في بيئة نظيفة:

رصدت اللجنة عبر إحدى الصحف اليومية تلوث أحد الأودية، وانبعثاً للروائح الكريهة منه اثناء جريانه وهو يمر بالعديد من المناطق السكنية والزراعية، وعلى إثر ذلك تواصلت اللجنة مع الجهة المختصة وحصلت منها على رد يفيد بتعاملها مع الموضوع بما يضمن حماية البيئة العُمانية وتقييم وإدارة التلوث، بالإضافة إلى إيجاد الحلول المناسبة وتطبيقها.

وقد واكب هذا الحق خلال عام ٢٠١٩ م إصدار عدد من التشريعات وهي:

- مرسوم سلطاني رقم (٢٠١٩/٤٠) بإنشاء محمية الحجر الغربي لأضواء النجوم في محافظة الداخلية.
- مرسوم سلطاني رقم (٢٠١٩/٤١) بإنشاء محمية الرستاق للحياة البرية في محافظة جنوب الباطنة.
- قرار وزارة البيئة والشؤون المناخية رقم (٢٠١٩/٢٠) بتنظيم محمية الجبل الأخضر للمناظر الطبيعية.
- قرار وزارة البيئة والشؤون المناخية رقم (٢٠١٩/٤٠) بتنظيم محمية جبل سمحان الطبيعية.

الحق في التنمية:

في إطار هذا الحق تلقت اللجنة بلاغاً من أهالي بلدة السخنة بولاية بدبد يتضمن معاناة سكان البلدة من نقص في الخدمات الأساسية كالطريق الآمن، وعدم وجود شبكة الهاتف النقال، وشح في الموارد المائية، حيث حصلت اللجنة على رد من بلدية بدبد بأنه تم دراسة رصف طريق السخنة من قبل المختصين بالبلدية ورفع له للوزارة ضمن الخطة الخمسية التاسعة (٢٠١٨-٢٠٢٠) لولاية بدبد.

رابعاً: حقوق الفئات الأحق بالرعاية:

يتناول هذا القسم الفئات الأحق بالرعاية من حيث حماية حقوقها وتوفير الضمانات الخاصة بها لتمكينها من الوصول إلى هذه الحقوق. وتشمل هذه الفئات الأطفال، والأشخاص ذوي الإعاقة، والمرأة، والمسنين.

بصرف مبلغ يعادل الأجر الشامل عن ثلاثة أشهر للمسرحين الذين بلغ عددهم (٢٩٨) عاملاً مع تعهد الشركة بإعطائهم الأولوية في التوظيف في حالة حصولها على عمل في مشاريع أخرى، بالإضافة إلى سعي وزارة القوى العاملة إلى إيجاد فرص عمل لهم. كما تم الاتفاق على إلزام الشركة بالإبقاء على العاملين الآخرين الذين يبلغ عددهم (١٢٢) وعدم تسريحهم.

كما رصدت اللجنة خلال هذا العام حالات تتعلق بصعوبة انتقال العامل الوافد إلى صاحب عمل آخر لأسباب تتمثل في عدم التزام صاحب العمل بسداد الأجور، وإنهاء عقد العمل قبل انتهاء مدة سريانه، وعدم توفير عمل للعامل من خلال اشتراطات غير مبررة تتمثل في طلب مبالغ مالية كبيرة من العامل أو صاحب العمل الجديد. ونظراً لما يترتب على هذه الممارسات من عدم تحقيق التوازن بين مصلحة العامل ورب العمل، ومراعاة للاعتبارات الإنسانية للعامل الوافد، فإن اللجنة تأمل من الجهات المختصة مراجعة اشتراطات انتقال العامل الوافد إلى صاحب عمل آخر، وتمكين السلطات المعنية من اتخاذ إجراءات النقل في حال تعسف صاحب العمل.

وبشأن معالجة تأخر تسوية الدعاوى العمالية في القطاع الخاص قامت وزارة القوى العاملة بإحالة طر في النزاع في الدعاوى العمالية إلى لجان التوفيق والمصالحة لتتولى تسوية النزاع بين الأطراف. ويعكس هذا الإجراء الحرص على تيسير تسوية المنازعات العمالية بصورة سريعة وفعالة تعين على إزالة عوائق الخلافات المؤثرة على العلاقة الطبيعية بين مختلف أطراف السوق.

وتسعى السلطنة جاهدة إلى تطوير قوانينها والعمل على تحسين بيئة العمل اللائق عبر خطة طموحة تراعي معايير العمل الدولية، لمواكبة «الثورة الصناعية الرابعة»، والتي تتطلب تعزيز التنوع الاقتصادي في السلطنة، ودعم الجهود المبذولة لتأهيل القوى العاملة الوطنية، والمواءمة بين مخرجات مؤسسات التعليم العالي في السلطنة والاحتياجات الفعلية لسوق العمل.

ومن التشريعات التي واكبت هذا الحق خلال ٢٠١٩م، مرسوم سلطاني رقم (٢٠١٩/٢٢) بإنشاء المركز الوطني للتشغيل وإصدار نظامه. حيث يهدف المركز إلى توجيه وإعداد وتشغيل الباحثين عن عمل واستقرارهم وإنشاء قاعدة بيانات عن القوى العاملة في السلطنة، كما تطرق المرسوم الى اختصاصات المركز منها تسجيل الباحثين عن عمل وإنشاء قاعدة بيانات متكاملة تتضمن بياناتهم الشخصية، توفير البيانات المتعلقة بالقوى العاملة الوطنية في سوق العمل بما في ذلك الربط الإلكتروني مع كافة وحدات الجهاز الإداري للدولة، ترشيح الباحثين عن عمل الذين تتوافر فيهم شروط شغل الوظائف والمهن المراد شغلها، متابعة السياسات والبرامج الخاصة بتشغيل الباحثين عن عمل في القطاعين العام والخاص، دراسة وتحليل الاحتياجات الوطنية للقطاعات الاقتصادية والتنمية والخدمية، إجراء البحوث والدراسات بالشراكة مع مختلف الجهات التعليمية والتدريبية والتشغيلية لدعم تشغيل القوى العاملة الوطنية، تمثيل السلطنة في الاجتماعات الإقليمية والدولية ذات الصلة باختصاصات المركز بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة.

الطفل:

تفاعلت اللجنة مع عددٍ من حوادث غرق الأطفال وحالات الاختناق في المركبات، ورصدت استمرارية حدوث تلك الحوادث سنوياً رغم كل الجهود المبذولة من مختلف القطاعات الحكومية في التوعية والتثقيف لأولياء الأمور فيما يتعلق بأخذ الحيطة والحذر ومراقبة الأطفال تفادياً لحوادث الغرق المؤلمة، وحوادث الاختناق.

وإدراكاً من اللجنة لأهمية ضمان حق الطفل في الحياة والبقاء، خصصت اللجنة على موقعها الإلكتروني، وفتنات التواصل الاجتماعي مساحة لعرض مواد فيلمية للتوعية بالإهمال ومخاطره على الطفل، واذكاء الوعي بحقوق الطفل لجميع فئات المجتمع في السلطنة.

وتابعت اللجنة تعاون السلطنة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسف» في تنفيذ نظام مشترك متعدد القطاعات لحماية وتنمية الطفولة المبكرة، ومن المؤمل أن تتم المرحلة التجريبية في عدد من مدارس السلطنة خلال الفصل الدراسي الأول لعام (٢٠١٩-٢٠٢٠م).

كما رصدت اللجنة قيام مواطن بسحب طفلته ذات الأعوام الأربعة داخل عربة الأطفال وربطها بحبل في مركبته بهدف التسلية والمرح والترفيه، ولضمان حماية الطفلة قامت شرطة عُمان السلطانية باتخاذ التدابير القانونية اللازمة للحيلولة دون إفلات الأب من العقاب لمخالفته قانون الطفل، تأكيداً على تطبيق السلطنة هذه القوانين بفعالية واتخاذ إجراءات قانونية ضد المسؤولين عن إساءة معاملة الأطفال. وأصدرت وزارة التنمية الاجتماعية قراراً وزارياً رقم (٢٠١٩/١٢٥م) بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون الطفل تتضمن مجموعة من الآليات لحماية الطفل عند تلقي الشكاوى والبلاغات عن حدوث أي انتهاكات لحقوق الطفل أو تعرض الطفل للعنف أو الاستغلال أو الإساءة.

الأشخاص ذوي الإعاقة:

في إطار تطبيق جميع أحكام اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي صادقت عليها السلطنة بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠٠٨/١٢١م) تعمل وزارة التنمية الاجتماعية حالياً على إعداد مشروع جديد للأشخاص ذوي الإعاقة يتضمن إدماج أحكام الاتفاقية مع القانون الجديد.

وإدراكاً من اللجنة في متابعة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة بكافة التسهيلات الرامية إلى تحقيق أسلوب حياة ملائمة، شاركت اللجنة في ملتقى (قادرون) والذي يهدف إلى دمج ذوي الإعاقة مع المجتمع في كافة المجالات، من خلال العمل على إيجاد فرص عمل تتناسب مع إمكانياتهم وتوفير التدريب والتأهيل اللازم لهم، وإبراز طاقاتهم وقدراتهم وجعلهم فئة منتجة تسهم في التنمية المستدامة الشاملة.

ومن خلال عملية الرصد والتوثيق التي تقوم بها اللجنة، وحرص السلطنة على اتخاذ كافة التدابير والبرامج اللازمة للحفاظ على حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أصدرت وزارة التنمية الاجتماعية قراراً وزارياً بإنشاء مركز الوفاء لتأهيل الأطفال ذوي الإعاقة ببلدة مقنيات بولاية عبري في محافظة الظاهرة، يهدف إلى تقديم خدمات التأهيل الاجتماعي والنفسي وبرامج التأهيل لتحسين القدرات الحركية والوظيفية وقدرات النطق والكلام في مراحل عمرية مبكرة، وتقديم برامج تنمية المهارات الأكاديمية والإدراكية والمعرفية والحياتية وغيرها من المهارات المختلفة.

المرأة:

سحبت السلطنة خلال عام ٢٠١٩م التحفظ على الفقرة الرابعة من المادة الخامسة عشرة من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بموجب المرسوم السلطاني رقم (٢٠١٩/٢م)، والتي تنص على «تمنح الدول الأطراف الرجل والمرأة نفس الحقوق فيما يتعلق بالقانون المتصل بحرية الأشخاص وحرية اختيار محل سكناهم وإقامتهم».

المسنون:

وكجزء من مهام اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان المتمثلة في متابعة حقوق المسنين، قامت اللجنة بزيارة إلى دار الرعاية الاجتماعية بالرستاق التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية والتي تم افتتاحها عام ٢٠١٥م، والتي كانت في حينها قد استقبلت ١١ نزيلاً، وتزايد العدد إلى ٤٥ شخصاً، كما تسعى وزارة التنمية الاجتماعية إلى تطبيق برنامج الرعاية المنزلية للمسنين، وبرنامج الأسر البديلة، وتأتي هذه الزيارة من أجل الاطلاع على الخدمات المقدمة في الدار في سبيل ضمان حقوق المسنين.

خامساً: الزيارات الميدانية:

زيارة دار الرعاية الاجتماعية بالرستاق:

في إطار مسؤولياتها وتفاعلها مع حقوق الإنسان قام وفد من «اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان» ضم المكرم الشيخ عبد الله بن شوين الحوسني رئيس اللجنة، وعددًا من أعضاء ومُوظفي اللجنة بزيارة إلى «دار الرعاية الاجتماعية» بالرستاق التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية في ٢٠ مايو ٢٠١٩م.

واستمع الوفد لشرح مُوجز عن الدار، والخدمات التي تُقدمها لنزلاتها، وجهودها في رعاية المُسنين، والفعاليات والأنشطة الترفيهية التي تُنفذها طوال العام لنُزلاء الدار، ثم شاهد الوفد مرافق الدار، والخدمات المُقدمة للنزلاء، ومن بينها خدمات التغذية، والرعاية الصحية، والعلاج الطبيعي، والوحدات السكنية التي تم بناؤها بشكل يتلاءم مع هذه

وأخرى نسائية ، كما توجد قاعة متعددة الأغراض لإقامة الاحتفالات والفعاليات وحلقات العمل التدريبية ، ووجود (١١) وحدة سكنية مخصصة لإيواء نزلاء الدار ومجهزة بمختلف سبل الراحة ، حيث تتألف كل وحدة سكنية من صالة ومطبخ وأربع غرف مع وجود دورة مياه خاصة لكل غرفة.

والتقى وفد اللجنة خلال الزيارة بعدد من المُسنين، وتبادل معهم الحديث الودي؛ حيث شرحوا أوضاعهم في الدار، وتحدثوا عن الرعاية الاجتماعية التي يحصلون عليها، وأثنوا على الخدمات المقدمة لهم، والرعاية الصحية التي يحظون بها. ثم تناول وفد اللجنة وجبة الإفطار لشهر رمضان المبارك مع الأباء والأمهات الذين يعيشون في هذه الدار ويصل عددهم إلى (٤٥) فرداً من الرجال والنساء من مختلف مناطق السلطنة، هذا وكان لزيارة وفد اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان للمُسنين، والحديث معهم، وتناول الإفطار بمعيتهم أثر كبير في نفوسهم مما أدخل عليهم الفرح والسعادة بهذه المبادرة الإنسانية.

دار رعاية الأحداث

وقام فريق من اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في الخامس من أغسطس ٢٠١٩م بزيارة لدائرة شؤون الأحداث بالخوير التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية التي تشرف على دار رعاية الأحداث بهدف الاطلاع على ما تقدمه الدائرة من خدمات في النواحي الصحية والنفسية والاجتماعية والتعليمية إضافة الى الإجراءات المتبعة عند استقبال الحدث والبرنامج اليومي للأحداث.



زيارة اللجنة لدار رعاية الأحداث بالخوير

الفئة، وتعرف على الجهود المبذولة لمتابعة شؤون النزلاء، وإجراء الفحوصات الطبية الأولية من قبل الطاقم الطبي في عيادة الدار، ونقل من تستدعي حالته من النزلاء -في جميع الأوقات -إلى مختلف المستشفيات المرجعية في السلطنة، ومتابعة أوضاعهم على مدار الساعة؛ وذلك لما تتيحه الدار من العمل الإشرافي بنظام المناوبة على النزلاء عامة وكبار السن خاصة لتقديم المساعدة لمن لا يتمكن من خدمة نفسه في الوصول إلى قاعة الطعام ودورة المياه وغيرها من المرافق.



زيارة اللجنة لدار الرعاية الاجتماعية بالرساق

ويشمل الكادر العامل في الدار إداريين وفنيين، بالإضافة إلى وجود أخصائي شؤون إدارية، وأخصائي برامج وتوعية مجتمعية، وأخصائي اجتماعي، وأخصائي نفسي، وأخصائي تغذية، وباحث اجتماعي، وجامع بيانات، ووجود كادر طبي من ممرضين ومضمدين، إلى جانب وجود عمال لخدمة النزلاء ورعايتهم على مدار الساعة.

وفيما يتعلق بالإيواء في الدار فإنه يكون في « أضيق الحدود» ومع عدم وجود أقارب من الدرجة الأولى لطالبي الإيواء تحديداً (الأبن والبنت أو الزوج أو الزوجة) ، وتعذر وجود الأسرة البديلة، حيث يُستقبل - في بداية الأمر- « طلب الإيواء» تمهيدا لإجراء البحث المكتبي والميداني، ومعرفة ظروف صاحب الطلب وحال أسرته من النواحي الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسكنية مع التيقن التام مدى الحاجة إلى الإيواء، ومراعاة البحث عن أسرة بديلة تقدم له الرعاية، وفي حال تعذر ذلك يتم رفع طلبه مع دراسة مُتكاملة عن الحالة.

وتتكون مرافق الدار من مكاتب إدارية، وصالة استقبال كبيرة، ومجلس بمساحة واسعة، وقاعة اجتماعات، وصالة للعلاج الطبيعي، وعيادة تضم صالة استقبال، ومكتب للمرضين، وغرفة التضميد، وغرفة أخرى للصيدلة، وغرفة ثالثة لتحضير العلاج، وغرفة رابعة للعناية الخاصة، ومصلّى رجالي وآخر للنساء، وقاعة طعام رجالية



أثناء إطلاع اللجنة على الخدمات التي يقدمها مستشفى المسرة للأمراض النفسية والعقلية

ويضم المستشفى مركزاً للرعاية النهارية، والذي يعتبر بديلاً للمريض لقضاء يومه فهو يشبه البيئة الحياتية خارج البرنامج العلاجي، ويحتوي المركز على عدد من الورش التي تخدم المريض كورشة صناعة الفخار، وورشة النجارة، وورشة الحدادة، وورشة الحرف اليدوية، والأنشطة المنزلية، و مختبر للحاسب الآلي.

ويوفر المستشفى خدمة صحة المجتمع النفسية هو برنامج عناية صحية يتكون من طاقم تمريضي يقوم بعمل زيارات دورية للمرضى النفسيين المستفيدين في مجتمعاتهم وأماكن سكنهم ويوفر لهم حزمة من الخدمات الصحية النفسية والتي من شأنها أن تساهم في دمجهم بشكل فعال ضمن عوائلهم ومجتمعاتهم.

وتشيد اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان بالجهود الحثيثة التي يقوم بها المستشفى في توفير الخدمات الصحية العلاجية التي يقدمها للحالات النفسية والعقلية وعلاج الادمان والمراجعين.

وخلال الزيارة التقى الفريق بمدير الدائرة والكادر الوظيفي، الذي قدم لهم عرضاً مرئياً استعرض من خلاله التقسيمات الإدارية للدار، بعد ذلك قام الفريق بجولة ميدانية في الدار تعرف خلالها على المرافق التي شملت الصفوف الدراسية، والمكتبة التي توفر مساحة للقراءة واكتساب المعرفة والثقافة، كما اطلع على الأجهزة التقنية المستخدمة التي تساعد نزلاء الدار على استخدام البرامج الحديثة، بالإضافة إلى الصالة الرياضية، وغرفة الفنون التشكيلية.

زيارة مستشفى المسرة:

نفذ فريق من اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان زيارة ميدانية إلى مستشفى المسرة بولاية العمارات في ٢٩ أغسطس ٢٠١٩م؛ وذلك للاطلاع على المرافق والخدمات الصحية والعلاجية المقدمة في المستشفى.

في بداية الزيارة التقى الفريق بمساعد مدير المستشفى والكادر الطبي؛ حيث قدم شرح عن المستشفى والمرافق التابعة له، والخدمات المقدمة للمرضى، بالإضافة إلى عرض مرئي.

وتبلغ مساحة المستشفى أكثر من (٥٣,٠٠٠) ثلاثة وخمسين ألف متر مربع، ويعتبر المستشفى المرجعي الوحيد في السلطنة الذي يقدم الرعاية الصحية للأمراض النفسية بسعة استيعابية تبلغ أكثر من ٢٤٥ سريراً، كما أن المستشفى يقدم العلاج لمرضى إدمان المخدرات والكحول، علاوة على ذلك فإنه يقدم خدمات علم النفس، و الخدمة الاجتماعية، والتأهيل كالعلاج الطبيعي، والعلاج المهني، وعلاج النطق.

ويعتبر مركزاً تدريبياً لمختلف التخصصات والفئات، كالأطباء المتحقين بالمجلس العماني للاختصاصات الطبية، و طلبة كلية الطب بجامعة السلطان قابوس، وطلبة التمريض من مختلف الجامعات والمعاهد.

بعدها أطلع الفريق الزائر على مرافق المستشفى، وزار عدداً من الأقسام من بينها قسم الرجال، وقسم النساء، وقسم الأطفال، وقسم علاج الإدمان، وقسم الطب النفسي الجنائي، ويضم المستشفى سبع قاعات مخصصة لعقد حلقات العمل والمؤتمرات.

ويستقبل قسم التأهيل بالمستشفى الحالات المتحسنة ومن خلاله تتم مساعدة المريض على استعادة بعض قدراته، وتنمية مهاراته الفنية ويضم صالة رياضية وحوض سباحة، وملاعب لكرة القدم، والطاولة، والتنس.

بالإضافة إلى قسم العلاج الطبيعي، وقسم التغذية، وقسم علاج الإدمان الذي يعتبر من الأقسام المهمة بالمستشفى ويضم قسم معالجة الحالات الانسحابية، وقسم التأهيل الذي يستقبل الحالات المتحسنة والتي لها قابلية للتأهيل، وقسم الطب النفسي الجنائي الذي يختص بتقييم الحالات المحولة من قبل إدارة السجون أو المحاكم.

زيارة السجن المركزي:

قام وفد من اللجنة برئاسة المكرم الشيخ/ عبدالله بن شوين الحوسني رئيس اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان وعضوية نائب الرئيس، وعددٍ من أعضاء اللجنة وموظفيها المختصين بزيارة ميدانية إلى السجن المركزي بسمايل في ١٥ أكتوبر ٢٠١٩م؛ وذلك ضمن الزيارات التي تنفذها اللجنة للسجون ومراكز التوقيف في مختلف محافظات السلطنة.

في مستهل الزيارة التقى وفد اللجنة بالعقيد عبدالله بن محمد المحرزي مدير عام السجن، وبعده من الضباط والأفراد القائمين على شؤون السجن، حيث رحب مدير عام السجن بوفد اللجنة، وأكد أن إدارة السجن تلتزم بالمبادئ الأساسية لمعاملة السجناء، والمواثيق الدولية بشأن حقوق الإنسان في هذا الخصوص، واستعرض من خلال عرض مرئي الخدمات المقدمة لنزلاء السجن، والتي تشمل الخدمات الصحية، والتعليمية، والقانونية، والرياضية، والتدريب، والترفيه، وممارسة الهوايات.

كما أوضح العقيد مدير عام السجن للوفد جانباً من الخدمات الصحية المقدمة للنزلاء حسب الحالات المرضية، والتي تشمل الفحص الطبي الأولي لكل نزير، وتوفير الأدوات الطبية المساعدة لمن



زيارة اللجنة للسجن المركزي لشرطة عُمان السلطانية

يحتاجها من نزلاء السجن، والعلاج من الإدمان، وتوفير الجلسات النفسية من خلال مجموعة من الأخصائيين النفسيين، والخدمات المقدمة لأطفال النزليات الذين لا يتجاوز عمرهم السنتين، ومرضى نقص المناعة بالإضافة إلى العلاج الطبي المُقدم لمختلي الشعور، وعلاج الحالات الطارئة، والحالات العامة التي تُغطي كافة احتياجات النزلاء الصحية. وفي الجانب التعليمي أوضح مدير عام السجن أنه يتم ضمان استكمال النزلاء للتعليم الأساسي وذلك بالتنسيق مع وزارة التربية والتعليم، من خلال توفير المناهج الدراسية للنزلاء، والمستلزمات الدراسية، وكل ما يحتاجه النزير لإكمال دراسته وصولاً إلى شهادة الدبلوم العام.

وتحدث مدير عام السجن عن كيفية تدريب النزلاء على بعض الصناعات المحلية التقليدية، بالإضافة إلى ما تقدمه الإدارة العام للسجون من دورات في اللغة الإنجليزية، والحاسب والآلي، والتسويق، والسلامة المهنية،

ودورات في حفظ وتلاوة وتجويد القرآن الكريم. وفيما يتعلق بالزيارات الأسرية للنزلاء فقد أكد مدير عام السجن بأن ذلك يتم مرة كل أسبوعين لأسرة النزير، هذا بالإضافة إلى توفير الاتصالات الهاتفية مع أسرته، والاشتراك في الصحف اليومية، وتوفير خدمات الاستماع إلى الإذاعة ومشاهدة التلفاز في مرافق السجن المختلفة، وإقامة سلسلة من المحاضرات الدينية، والصحية، والاجتماعية، بالتعاون مع بعض المؤسسات الحكومية.

كما أشار مدير عام السجن في حديثه الى البرامج التنظيمية التي من شأنها أن تؤسس القاعدة الرصينة في تحقيق التأهيل والإصلاح من خلال تشكيل لجنة تختص بتصنيف النزلاء، حيث تقوم بتصنيفهم إلى ثلاث فئات وفقاً لنوع الجرائم وخطورتها ومدى تكرارها ومدة العقوبة المحكوم بها وغيرها من الأسس والضوابط المعمول بها دولياً في هذا الشأن، كما تختص هذه اللجنة بتحديد نوع العمل الذي يتوافق مع النزير وكذلك برامج التأهيل والتدريب التي يمكن أن يخضع لها، وتحدد الدرجة السلوكية التي سوف يُعامل بها وذلك بناءً على مدى استجابة النزير لبرامج الإصلاح والتأهيل والامتيازات التي سوف يتمتع بها وفقاً لما ورد في اللائحة التنفيذية لقانون السجن.

وتحقيقاً للتواصل المباشر من قبل اللجنة مع نزلاء السجن على الواقع، قام وفد اللجنة بالالتقاء بعدد منهم، وتبادل الحديث معهم، والاستماع إلى بعض ملاحظاتهم، حيث عبّروا عن شكرهم وامتنانهم للتعامل الإنساني من قبل إدارة السجن معهم. بعد ذلك توجه الوفد إلى سجن النساء، وتعرف عن قرب على الخدمات المقدمة للنزيلات ومنها الخدمات الصحية والتثقيفية ومساهمة النزيلات في عمل البرامج التوعوية لنزلاء السجن المركزي من خلال المشاركة ببرامج ثقافية في الإذاعة الداخلية التي يتم بثها من السجن المركزي، وكذلك اطلع الوفد على المعامل التدريبية النسائية المخصصة للنزيلات والتي تتضمن معامل الخياطة والتطريز والرسم وغيرها.

كما قام وفد اللجنة بزيارة «مستشفى السجن» والمرافق التابعة له والتعرف على الخدمات العلاجية التي يقدمها المستشفى لنزلاء السجن المركزي، واتضح من خلال زيارة المستشفى بأن هناك ما يقارب ٣ أطباء بالمستشفى بالإضافة الى طبيب أسنان وغرفة للعمليات البسيطة وأيضاً عُرف خاصة للتنويم، حيث يتم تقديم الرعاية الصحية للنزلاء بمستوى عالٍ من الاهتمام والكفاءة.

بعدها زار الوفد «مكتبة السجن المركزي» والقاعات الدراسية الخاصة بالنزلاء، كما اطلع وفد اللجنة على معرض السجن الذي تم تخصيصه لعرض الصناعات الحرفية ومنتجات النزلاء مثل السفن العُمانية، والمناديس الخشبية، واللوحات الفنية، والمنسوجات وغيرها من المنتجات التي يقوم نزلاء السجن بالعمل عليها مع توفير المواد الخام لهم من قبل الإدارة العامة للسجون. وتحفيزاً للنزلاء ودعمًا لمشاريعهم قامت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان بالمساهمة في شراء بعض تلك المنتجات للاستفادة منها، وعلى إثر الزيارة رفعت اللجنة تقريراً يشيد بالخدمات المقدمة ويقدم بعض التوصيات لتعزيز ذلك.

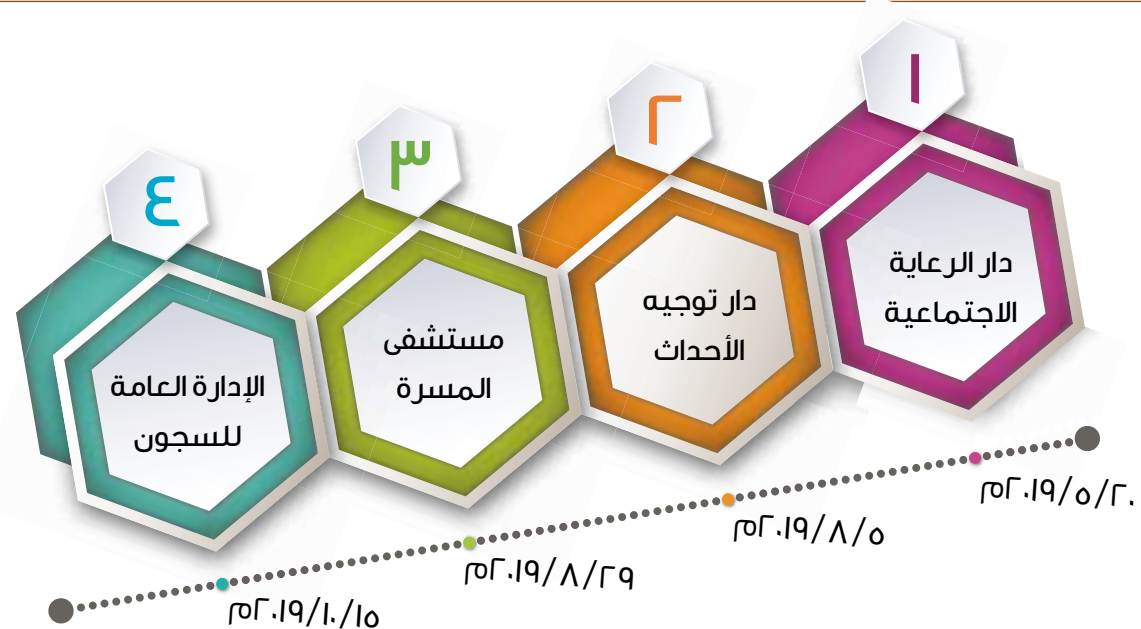
إحصائية الزيارات الميدانية خلال عام ٢٠١٩م



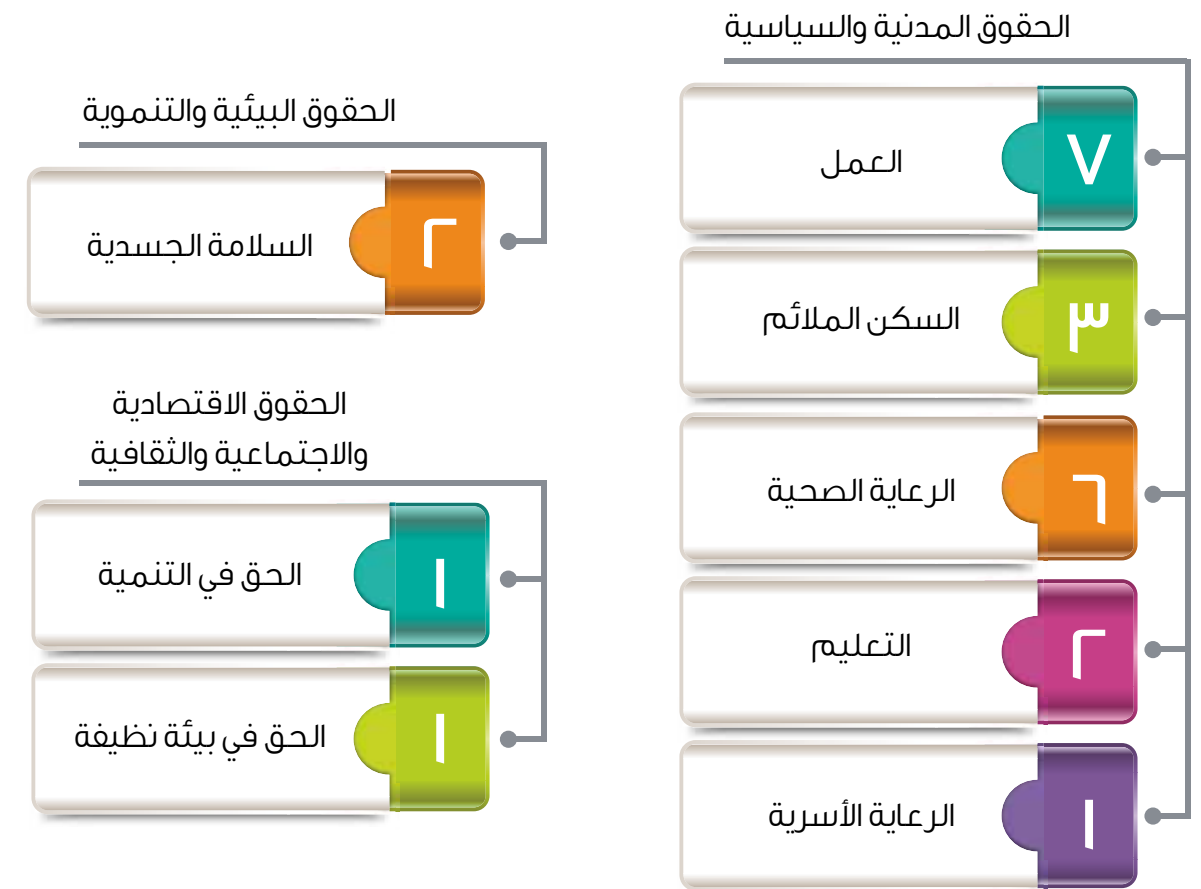
إحصائية زيارات السجن المركزي ومراكز التوقيف خلال عام ٢٠١٩م



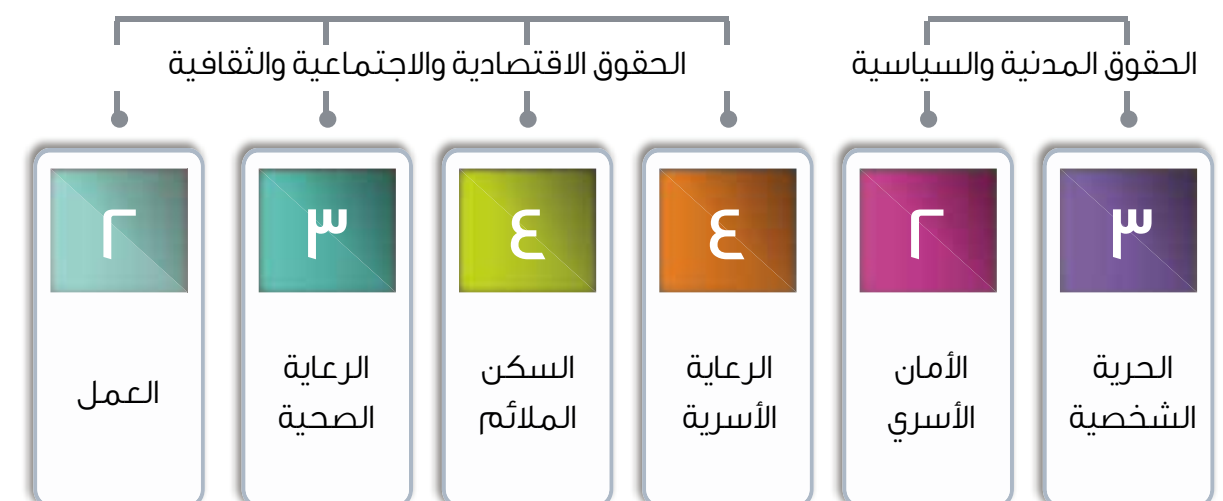
الزيارات الرسمية للمؤسسات خلال عام ٢٠١٩م



إحصائية البلاغات التي رصدها اللجنة خلال عام ٢٠١٩م



إحصائية البلاغات التي تلقتها اللجنة خلال عام ٢٠١٩م



الأنشطة والفعاليات

أولاً: أنشطة اللجنة ومشاركاتها الداخلية:

شهد عام ٢٠١٩م نشاطاً مكثفًا في عمل اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان شمل مختلف الجوانب التوعوية والتثقيفية، وتخللته زيارات ومشاركات داخلية عديدة، بالإضافة إلى المشاركات الخارجية.

تدشين الموقع الإلكتروني:

دشنت اللجنة خلال عام ٢٠١٩م موقعها الإلكتروني بحلته الجديدة؛ وذلك في إطار جهودها لتطوير قنوات للتفاعل والتواصل مع مختلف فئات المجتمع، وتوضيح الأعمال التي تقوم بها، والمهام التي تؤديها في المجالات المتصلة بحقوق الإنسان، ويوضح موقع اللجنة المُحدث معلومات عن نشأة اللجنة، ورؤيتها، ورسالتها إلى جانب اختصاصاتها، ومن خلال الموقع الإلكتروني أصبح بإمكان المواطنين والمقيمين على حد سواء تقديم بلاغاتهم إلكترونياً بسهولة ويسر عبر تعبئة النموذج المخصص لذلك ليصل البلاغ مباشرةً إلى المختصين بدائرة الرصد وتلقي البلاغات؛ حيث تم تحديث آلية تقديم البلاغات إلكترونياً، وتبنت اللجنة خطوات واضحة في تلقي البلاغات بما يضمن سلامة وصحة الإجراءات اللاحقة التي تقوم بها بعد دراسته من مختلف جوانبه، والعمل على تسويته بالتعاون مع الجهات المختصة في إطار الحقوق التي كفلتها القوانين والتشريعات الوطنية، والاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها السلطنة.

ويوضح الموقع وسائل وطرق تقديم البلاغات والشكاوي إلى اللجنة والتي تشمل حضور الشخص أو من يوكله إلى مقر اللجنة وتعبئة الاستمارة المخصصة لتقديم البلاغ، وفي الحالات التي يتعذر فيها على المبلغ أو من يوكله الوصول شخصياً إلى مقر اللجنة، وتيسيراً للأمر، أوجدت اللجنة بدائل عديدة لتقديم الشكوى تتمثل في إرسال البلاغ عبر البريد الإلكتروني للجنة (complaints@ohrc.om) أو تقديم البلاغ من خلال الاستمارة الإلكترونية المتوفرة على موقع اللجنة الإلكتروني، أو تسجيل الشكوى عبر رسالة صوتية بالاتصال على الرقم المجاني (١٩٧٠)، واستحدثت اللجنة هذه الخدمة لتمكين الأشخاص الذين لا يستطيعون كتابة بلاغاتهم باللغة العربية أو الإنجليزية، أو لا يستطيعون الوصول إلى اللجنة لتواجدهم في أماكن حبس أو احتجاز. وبعد الاستماع إلى البلاغ وتحليله، تتولى اللجنة التواصل مع المبلغ أو زيارته لإكمال الإجراءات.

كما يوفر موقع اللجنة بحلته الجديدة خدمة للباحثين والدارسين في المجالات المتصلة بحقوق الإنسان؛ حيث بات بإمكانهم تقديم طلب إلكتروني من خلال الاستمارة المخصصة لذلك في موقع اللجنة لزيارة مكتبة اللجنة التي تحوي مئات الكتب التخصصية في مختلف مجالات حقوق الإنسان، وبعد تقديم الطلب يتم التواصل هاتفياً مع مقدمه لتحديد موعد زيارته لمكتبة اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان.

وتم تضمين موقع اللجنة بنسخته المُحدثة مختلف إصدارات اللجنة والتي تتضمن كتيبات، ومطويات، وإصدارات معرفة بحقوق الإنسان، وموضحة لحقوق فئات المجتمع المختلفة والتقارير السنوية التي تُصدرها وتتضمن إيجازاً لما تم في مجال حقوق الإنسان في السلطنة؛ حيث أصبح بالإمكان تصفح كافة الإصدارات، وتحميلها من خلال الموقع الإلكتروني.



ويحتوي موقع اللجنة الجديد على أخبار اللجنة المتعلقة بالأنشطة والفعاليات التي تُنفذها، والاجتماعات الخاصة بأعضائها، وأخبار المؤتمرات والندوات والورش التدريبية ذات الصلة بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى أخبار حقوق الإنسان العالمية؛ حيث يتم تحديث الأخبار المحلية والعالمية بشكل دوري.

ومن خلال الموقع المُحدث للجنة أصبح بالإمكان مشاهدة وتحميل صور الفعاليات والأنشطة التي تُنفذها اللجنة؛ حيث تم تخصيص مساحة في الموقع لعرض الصور الخاصة بتلك الفعاليات، والتي توضح أبرز الفعاليات التي نفذتها اللجنة، والزيارات التي تمت منذ تأسيسها، بالإضافة إلى صور المؤتمرات والندوات التي اقامتها، وصور الاحتفالات الخاصة باليوم العالمي لحقوق الإنسان.

كما تم تخصيص مساحة لعرض الأفلام التوعوية، والمواد الفلمية التي قامت اللجنة بإنتاجها؛ حيث أصبح بإمكان المتصفح مشاهدة مختلف المواد الفلمية والتي تتضمن مواد توضح جانباً من اختصاصات اللجنة وأعمالها، والاحصائيات الخاصة بالرصد وتلقي البلاغات، ومواد توضح بعض الجوانب الإنسانية كظاهرة إهمال الأطفال ودور الأسرة والمجتمع حيال ذلك، ومواد فلمية أخرى عن الإنسانية في المجتمع العُماني، بالإضافة إلى اللقاءات الإذاعية والتلفزيونية الخاصة باللجنة.



جانب من المشاركين في ندوة مكافحة الاتجار بالبشر

ندوة عقد من الزمان:

أقامت اللجنة ضمن مشاركتها في معرض مسقط الدولي للكتاب (٢٠١٩م) ندوة بعنوان عقد من الزمان للحديث عن مرور عشر سنوات على إنشاء اللجنة، وتوضيح طبيعة عملها واختصاصاتها، وتطور آلية الرصد وتلقي البلاغات التي تعتمدها، بالإضافة إلى برامج التوعية والتثقيف بحقوق الإنسان التي نفذتها خلال السنوات الماضية، واختصاصات اللجنة، وآلية الرصد وتلقي البلاغات التي تعتمدها، وبرامج التوعية والتثقيف التي تنفذها، والوسائل المختلفة التي تساهم في تحقيق ونشر التوعية والتثقيف وتعزيز مفهومي الحقوق والواجبات، وخلال الندوة تم فتح المجال للحضور لتقديم أسئلتهم واستفساراتهم حول مجالات عمل اللجنة، وما يتعلق باختصاصاتها المختلفة.

أهداف التنمية المستدامة:

نظمت اللجنة حلقة عمل حول أهداف التنمية المستدامة وحقوق الإنسان «الشراكة والتنفيذ» بالتعاون مع المكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ببيروت، وشارك فيها أكثر من خمسين مشاركاً من داخل السلطنة يمثلون الجهات المعنية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وقُدمت خلالها عددٌ من أوراق العمل المتخصصة من قبل مُحاضرين من المكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، واللجنة العُمانية لحقوق الإنسان، والمجلس الأعلى للتخطيط، والمركز الوطني للإحصاء والمعلومات، ومركز عُمان للحوكمة والاستدامة.

كما يحتوي الموقع على جانب من الاتفاقيات الدولية التي انضمت أو صادقت عليها السلطنة في المجالات ذات الصلة بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى روابط المنظمات الإقليمية والدولية التي تُعتبر اللجنة عضواً فاعلاً فيها ومن بينها التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنتدى آسيا والمحيط الهادئ للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، واللجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى روابط للعديد من اللجان الوطنية الخاصة بحقوق الإنسان، ويوضح الموقع الإلكتروني كذلك طرق التواصل مع اللجنة، وكيفية الوصول إلى مقرها الرئيسي، أو الاتصال بها عبر الرقم المخصص للتواصل المباشر (٢٤٢١٨٩٠٠)، بالإضافة إلى الرقم المجاني الذي يتم من خلاله تسجيل البلاغات إلكترونياً (١٩٧٠)، أو التواصل عبر بريدها الإلكتروني (info@ohrc.om).

منصة التواصل الاجتماعي (تويتر):



دشنت اللجنة خلال عام ٢٠١٩م حسابها على منصة التواصل الاجتماعي (تويتر) بجلته الجديدة؛ وذلك في إطار جهودها للتواصل مع مختلف فئات المجتمع، وتوضيح الأعمال التي تقوم بها، والمهام التي تؤديها في المجالات المتصلة بحقوق الإنسان، كما ينقل حساب اللجنة الجديد أخبار اللجنة، وفعالياتها، وأنشطتها للجمهور.

ندوة مكافحة الاتجار بالبشر:

خلال عام ٢٠١٩م نظمت اللجنة ندوة مكافحة الاتجار بالبشر (المفهوم والممارسة) بالتعاون والتنسيق مع اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وبمشاركة خبراء ومختصين بمكافحة الاتجار بالبشر في السلطنة، وبحضور مشاركين يمثلون عدداً من المؤسسات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، والجهات ذات العلاقة بموضوعات مكافحة الاتجار بالبشر.

وناقشت الندوة عدداً من المحاور والموضوعات من بينها مفهوم الاتجار بالبشر، وبروتوكول منع وقمع ومعاقبة الاتجار بالبشر وبخاصة النساء والأطفال، ودور دار الوفاق في خدمة ضحايا الاتجار بالبشر، واختصاصات دائرة الحماية الأسرية المتمثلة في وضع خطط للحماية الأسرية، وتعزيز الجهود والآليات اللازمة، والمساهمة في وضع الأسس والمقومات التي تضمن توفير الاستقرار والتماسك الأسري، وتلقي البلاغات عن حالات الاساءة ودراساتها ووضع الخطط العلاجية اللازمة، كما ناقشت الندوة تقرير وزارة الخارجية الأمريكية حول قضايا الاتجار بالبشر، والآلية المتبعة في إعداده، كما شهدت تفاعلاً ملحوظاً من المشاركين، ومدخلات عديدة من المختصين بقضايا الاتجار بالبشر.



دور اللجنة في توعية الطفل بحقوق الإنسان

كما قدمت اللجنة في شهر سبتمبر ورقة عمل حول توعية المجتمع بقضايا إهمال الأطفال ضمن مشاركتها في «المؤتمر الدولي العربي السادس للوقاية من سوء معاملة الأطفال والإهمال»، عرضت خلاله فيلمًا توعويًا عن إهمال الأطفال، والتصدي لتلك المشكلة، ووزعت عددًا من الإصدارات التوعوية والتثقيفية التي تُعنى بحقوق الطفل.

بالإضافة إلى محاضرات توعوية قدمتها اللجنة لفئات مختلفة من المجتمع شملت طلبة المدارس، والجامعات، ومؤسسات المجتمع المدني، وهدفت في مجملها إلى توضيح رؤية ورسالة اللجنة، وجانب من اختصاصاتها، والأعمال التي تقوم بها في مجال الرصد وتلقي البلاغات، بالإضافة إلى دورها في نشر التوعية والتثقيف بحقوق الإنسان لمختلف فئات المجتمع.



من فعاليات حلقة «التنمية المستدامة» بالتعاون مع المكتب الإقليمي للمفوضية السامية في بيروت

وهدفت الحلقة إلى تعزيز الشراكة بين المؤسسات المعنية بأهداف التنمية المستدامة، وتبادل المعرفة بين المؤسسات المشاركة، وتطوير قاعدة بيانات وطنية شاملة لأهداف التنمية المستدامة المرتبطة بحقوق الإنسان في السلطنة، وتعزيز آليات التقييم لما تم تنفيذه من الأهداف المتعلقة بالتنمية المستدامة.

المحاضرات التوعوية:

كما شهد عام ٢٠١٩م تنفيذ عدد من المحاضرات التوعوية استهدفت مختلف شرائح المجتمع تم من خلالها توضيح رؤية ورسالة اللجنة، وجانب من اختصاصاتها، والأعمال التي تقوم بها في مجال الرصد وتلقي البلاغات، بالإضافة إلى دورها في نشر التوعية والتثقيف بحقوق الإنسان لمختلف فئات المجتمع.

وفي شهر فبراير قدمت اللجنة محاضرة تثقيفية لموظفي دائرة توجيه الاحداث التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية، وفي شهر مارس قدم فريق عمل من اللجنة فعالية توعوية في مجال حقوق الإنسان لطلاب مدرستي بالحيل الجنوبية؛ حيث شملت الفعالية عرض مواد فلمية توضح رؤية ورسالة اللجنة، وجانب من اختصاصاتها، والأعمال التي تقوم بها في مجال الرصد وتلقي البلاغات، بالإضافة إلى دورها في نشر التوعية والتثقيف بحقوق الإنسان لمختلف فئات المجتمع.

معرض مسقط الدولي للكتاب:

شاركت اللجنة خلال عام ٢٠١٩م في معرض مسقط الدولي للكتاب من خلال ركن ثابت عرضت فيه إصدارات متنوعة في مختلف مجالات حقوق الإنسان تضمنت عددًا من الدراسات البحثية من بينها دراسة عن الآليات الوطنية للحد من الإساءة إلى الطفل، ودراسة حملت عنوان الحقوق الإنسانية محور القوانين العُمانية، ودراسة عن مستوى الوعي بحقوق الإنسان لدى معلمي الدراسات الاجتماعية، ودراسة بحثية عن وعي الآباء والأمهات بقضايا العنف الأسري والضمانات المتوفرة لحماية الأطفال، بالإضافة إلى تقارير اللجنة السنوية عن حالة حقوق الإنسان في السلطنة، وسلسلة إصدارات تُعنى بحقوق الطفل، وغيرها من الإصدارات التوعوية والتثقيفية في مجال حقوق الإنسان.



مشاركة اللجنة في معرض مسقط الدولي للكتاب

وشهد ركن اللجنة توقيع اصدارين جديدين في مجال حقوق الإنسان الأول بعنوان حقوق الإنسان بين الإسلام والقوانين الوضعية والنظام الأساسي لسلطنة عُمان، والثاني بعنوان التربية على حقوق الإنسان في المناهج العُمانية للدكتور عبد الرحمن بن سالم البلوشي، ومن الإصدارات الحديثة التي تم توزيعها في ركن اللجنة كتاب (عقدٌ من الزمان) الذي يوجز مسيرة اللجنة، ويوضح نشأتها، ورسالتها، واختصاصاتها، وطبيعة عملها، وعلاقتها بالمنظمات الإقليمية والدولية، ووسائل وطرق تقديم البلاغات، بالإضافة إلى زياراتها إلى مراكز التوقيف والسجون. ودورها في الرد على ما تثيره المنظمات والحكومات الخارجية حول الموضوعات ذات العلاقة بحقوق الإنسان بالسلطنة، بالإضافة إلى تقارير اللجنة السنوية التي تُقدم إيجازًا لما تم في مجال حقوق الإنسان في السلطنة.

مهرجان صلالة السياحي:

شاركت اللجنة خلال عام ٢٠١٩م في فعاليات مهرجان صلالة السياحي؛ حيث يشكل المهرجان فرصة مُواتية كل عام لنشر ثقافة حقوق الإنسان بين مختلف فئات المجتمع، والتعريف باللجنة، وبيان اختصاصاتها والأعمال التي تقوم بها، ومما يميز مهرجان صلالة السياحي جذبه لمختلف فئات المجتمع، بالإضافة إلى أبناء الدول الصديقة والشقيقة، كما يمثل فرصة للالتقاء بممثلي المؤسسات الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، وفي هذا الصدد أعدت اللجنة فرق عمل متخصصة، وخطة تتضمن مجموعة من المناشط والفعاليات والأعمال موزعة طوال فترة المهرجان.



ركن اللجنة ضمن مشاركتها في مهرجان صلالة السياحي

وباشرت فرق العمل التابعة للجنة استقبال زوار مهرجان صلالة السياحي عبر ركنها الثابت في مركز البلدية الترفيهي بصلالة؛ حيث خصصت اللجنة فرق عمل تضم عدداً من القانونيين، وموظفين من الرصد وتلقي البلاغات، وأخصائيين في التوعية والتثقيف والإعلام، قامت بتوزيع إصدارات اللجنة التي تتضمن كتيبات، ومطويات، وإصدارات معرفة بحقوق الإنسان، وموضحة لحقوق فئات المجتمع المختلفة، بالإضافة إلى الرد على استفسارات الزوار المتعلقة باختصاصات اللجنة، وتوضيح مختلف الجوانب الحقوقية المتعلقة بموضوعاتهم، بالإضافة إلى عرض الأفلام التي قامت اللجنة بإنتاجها خلال السنوات الماضية.

ومما ميز مشاركة اللجنة تخصيصها فعاليات للأطفال من ضمنها أمسيات ومسابقات حقوقية للأطفال تم إقامتها على مسرح مركز البلدية الترفيهي بصلالة، وشملت مجموعة من الفعاليات التوعوية من ضمنها مسابقات تثقيفية للأطفال، تخللها توزيع هدايا متنوعة لهم، بالإضافة إلى تعريف الجمهور بقانون الطفل، واتفاقية حقوق الطفل.

تدشين نظام تصنيف الوثائق:



توقيع نظام تصنيف وجدولة الوثائق الخصوصية بين اللجنة وهيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية

وخلال عام ٢٠١٩م اعتمدت اللجنة نظام تصنيف وجدولة مدد استبقاء الوثائق الخصوصية، وقد مر نظام التصنيف المعتمد بعدة مراحل آخرها موافقة هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية النهائية على الجداول الخاصة باللجنة ونظام تصنيفها، وذلك تنفيذاً لمقتضيات قانون الوثائق والمحفوظات الوطنية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم (٦٠ / ٢٠٠٧)، وقد قامت فرق العمل التابعة للجنة خلال الفترة الماضية بالتنسيق مع المختصين بهيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية، وتبادل الزيارات الميدانية بين الجانبين، ومتابعة التقسيمات الإدارية الخاصة باللجنة، وإعداد قائمة اسمية لأنواع الوثائق والملفات الخصوصية، نتج عنها إنجاز الأدوات الإجرائية المتمثلة في إعداد جداول مدد استبقاء الوثائق الخصوصية ونظام تصنيفها، وتعتبر هذه الأدوات الإجرائية الركيزة الأساسية لبناء نظام عصري حديث وفق أحدث المواصفات والمقاييس العالمية المعتمدة في هذا المجال يقوم على تسجيل الوثائق وتصنيفها وترميزها وفق نظام التصنيف المعد لهذا الغرض وذلك لتمييزها وتيسير الرجوع إليها، كما يمكن بناء وتطبيق هذا النظام في معالجة الوثائق منذ نشأتها وعبر المراحل التي تمر بها، وهو ما سيساعد في تقنين جميع عمليات الإتلاف والتحويل والترحيل للوثائق من جهة واحترام مدد استبقائها من جهة أخرى.

كما نظمت اللجنة بالتعاون مع هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية حلقة عمل لموظفيها حول الكشف على الوثائق الخصوصية، وذلك بقاعة التدريب باللجنة، وشمل برنامج الحلقة محاور مختلفة تناولت دراسة اختصاصات التقسيمات الإدارية التخصصية للجنة العُمانية لحقوق الإنسان واستخراج عناوين الملفات والوثائق الخصوصية المرتبطة بأنشطتها، وتحديد مكونات الملفات من الوثائق وإعداد القائمة الاسمية للملفات والوثائق الخصوصية.

الاحتفال باليوم العالمي لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٩م:

احتفلت اللجنة باليوم العالمي لحقوق الإنسان لعام ٢٠١٩م برعاية معالي الشيخ عبدالملك بن عبدالله الخليلى وزير العدل، وبحضور عددٍ من أصحاب المعالي، والمكرمين، وأصحاب السعادة؛ وذلك بقاعة الهيئة العامة للطيران المدني.

وخلال الحفل تم عرض فلم الإنسان في فكر السلطان، والذي يوضح بعضاً من جهود حضرة صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد المعظم - حفظه الله ورعاه - في مجال خدمة الإنسان، ورعايته الكريمة له.

كما تم خلال الحفل تقديم عرض مسرحي يهدف لتعزيز الوعي لدى المجتمع بأهمية اهتمام الأبناء ورعايتهم لإبائهم وأمهاتهم خاصة عند تقدمهم في العمر، بالإضافة إلى تكريم مبادرات إنسانية رائدة في المجتمع العُماني، كرس أصحابها وقتهم وجهدهم لخدمة الإنسان؛ حيث رصدت اللجنة مجموعة رائدة من المبادرات الإنسانية التي استهدفت فئات مختلفة في المجتمع العُماني. وكرمت خلال الحفل خمس مبادرات ومشاريع إنسانية رائدة على مستوى السلطنة تساهم في تعزيز العمل الإنساني، وهي:

• فك كربة:

وهو مشروعٌ أطلقته جمعية المحامين العُمانية عام ٢٠١٢م، ويهدف إلى إطلاق سراح أكبر عددٍ ممكن من السجناء المعسرّين ممن عليهم أوامر حبس منفذة أو قيد التنفيذ، عبر جمع التبرعات المالية بهدف فك أسرهم.

• جمعية بهجة العُمانية للأيتام بمحافظة ظفار:

وهي جمعية خيرية للأيتام في محافظة ظفار تهدف الى تقديم الرعاية والمساعدة لفئة الأيتام والاهتمام بهم، وتقديم الفعاليات الداعمة لهم.

• مبادرة « فرحتهم فرحتنا » بمحافظة مسندم:

تهدف المبادرة إلى اسعاد الأطفال الأيتام من أسر الدخل المحدود بمحافظة مسندم عن طريق رعايتهم وتوفير عناصر الترفيه لهم بما يشعرهم باهتمام المجتمع. كما تهتم المبادرة بحماية الأطفال من الإساءة والإهمال.

• مجموعة سنبادر لأجلكم بمحافظة مسقط:

وهو فريق تطوعي تحت مظلة فريق نداء الخير، مختص بخدمة مرضى السرطان في السلطنة. يقوم بتقديم خدمات متعددة لهم، بالإضافة الى تنظيم فعاليات تساعد على رفع معنوياتهم.



إحتفال اللجنة العالمي لحقوق الإنسان في ديسمبر من كل عام

• مبادرة مشروع فلج الصعراني بمحافظة البريمي:

وهي مبادرة قام بها متطوعون من أبناء محافظة البريمي، لإعادة مجرى فلج الصعراني للحياة من جديد بعد أن توقفت المياه عن الجريان في مساره لأكثر من ١٥ عاماً، وهو واحد من الأفلاج الداودية القديمة التي يقدر عمرها بأكثر من ٣٠٠٠ عام.

ثانياً: التدريب وبناء القدرات:

في مجال التدريب وبناء القدرات والمهارات نفذت اللجنة العديد من البرامج والدورات التدريبية لكادرها الوظيفي في مختلف الجوانب المتعلقة بحقوق الإنسان، بالإضافة إلى دورات وبرامج تدريبية تخصصية، كما سعت إلى تعزيز مشاركة الموظفين وأعضاء اللجنة في الندوات والمؤتمرات والمهام الرسمية لصقل مهاراتهم الوظيفية.

الدورات والبرامج التدريبية المُنفذة خلال عام ٢٠١٩م في المجالات المُتصلة بحقوق الإنسان:

- البرنامج التعريفي حول اتفاقية حقوق الاشخاص ذوي الإعاقة.
- البرنامج الإقليمي حول الحق في التعليم ضمان للتنمية والكرامة الإنسانية.
- البرنامج التدريبي حول الآليات الدولية لحقوق الإنسان.
- ورشة العمل التدريبية حول تبادل الخبرات بين موظفي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.
- دورة إعداد المُدربين في مجال حقوق الإنسان.
- ورشة عمل تدريبية حول اعتماد المؤسسات الوطنية.
- ورشة العمل الخاصة بشبكة التواصل بمنتهى آسيا والمحيط الهادي.
- البرنامج التدريبي المتعلق بأهداف التنمية المستدامة وسياساتها.
- برنامج اليونيسكو لإدارة التحولات الاجتماعية، ومعالجة عدم المساواة والاندماج الحضري.
- الدورة التأسيسية حول المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

الدورات والبرامج التدريبية المُنفذة خلال عام ٢٠١٩م في المهارات التخصصية:

- التحول من موازنة البنود إلى موازنة البرامج والأداء.
- البرنامج التدريبي حول الإدارة الاستراتيجية.
- البرنامج التدريبي الخاص بالتخطيط الاستراتيجي لإدارة الموارد البشرية.
- البرنامج التدريبي حول تنمية المهارات الإشرافية.
- الورشة التدريبية الخاصة بإدارة الأرشفات في البيئة الرقمية.
- برنامج الصحة والسلامة في بيئة العمل.
- البرنامج التدريبي حول الإدارة الحكومية الإلكترونية الحديثة في الموارد البشرية وإدارة المخازن.
- الورشة التدريبية الخاصة بالقواعد الذهبية للتميز في إدارة العلاقات العامة.
- البرنامج التأسيسي للموظفين الجدد.
- ورشة العمل التدريبية حول إدارة وتنظيم حركة النقلات والخدمات والصيانة.
- ورشة العمل التدريبية حول فن إدارة وتقوية العلاقات.
- البرنامج التدريبي الخاص بتصميم عينات المسوح الإحصائية.

ثالثاً: التقارير الخارجية التي تعاملت معها اللجنة:

تتولى اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان وفقاً للاختصاصات المناطة بها مهمة رصد ما تثيره المنظمات والحكومات عن أوضاع حقوق الإنسان في السلطنة، وتعمل اللجنة على دراسة هذه التقارير وتحليلها بشكل منهجي وعلمي لاستخلاص التوصيات والجوانب التي يمكن أن تُسهم في تعزيز وحماية أوضاع حقوق الإنسان في السلطنة، وخلال عام ٢٠١٩م تعاملت اللجنة مع عدد من تقارير المنظمات والحكومات الخارجية شملت تقرير وزارة الخارجية الأمريكية عن أوضاع حقوق الإنسان لعام ٢٠١٨م، والتقرير الأمريكي المتعلق بالاتجار بالبشر للعام ذاته، والتصريح الأممي المتعلق بالأشخاص المدّعين باستحقاق الجنسية العُمانية في بوروندي.

تقرير وزارة الخارجية الأمريكية:

أشار تقرير الخارجية الأمريكية لعام ٢٠١٩م الذي فندته اللجنة وردت على أجزاء مما جاء فيه إلى عدم وجود تقارير تفيد بأن الحكومة أو العاملين بها ارتكبوا أعمالاً غير قانونية في شأن الحرمان من حق الحياة، كما عرض التقرير بأنه لم ترد أي تقارير عن حالات اختفاء قسري عن طريق السلطات الحكومية. كما تطرق التقرير إلى عدم وجود ادعاءات واضحة بشأن تدخل الحكومة في سير العملية الانتخابية، ولم يتم تسجيل أية حالة إجهاض بالإكراه والتعقيم الطوعي، وساق التقرير تعديلاً لبعض المعلومات السابقة التي وردت في تقرير عام ٢٠١٧م حول ضرورة الحصول على إذن لتفتيش المنازل، وكذلك قيام نقابة العمال بإبلاغ الحكومة عن نيتها للإضراب خلال ٣ أسابيع وليس ٣ أشهر، إلا أن التقرير أورد بعض الملاحظات غير الدقيقة بشأن عدم استقلالية النقابات والاتحادات العمالية، فمن خلال متابعة اللجنة لعمل النقابات العمالية يتبين لها أن النقابات والاتحادات ذاتية ومستقلة وذلك وفقاً للمادتين (١٠٩) و(١١٠) من قانون العمل، حيث يتم تشكيل النقابات عن طريق الانتخاب، كما أن الاتحاد العام للعمال مستقل ويمارس مهامه وفقاً لنظامه الأساسي ويصدر بيانات وملاحظات في حال مخالفة الجهات المختصة للقوانين والأنظمة أو تدخلها في العمل النقابي. كما ردت اللجنة على ملاحظة التقرير الأمريكي بشأن عدم إمكانية الحديث عن الميول الجنسية في الإعلام، إذ أفادت اللجنة أن هذا المنع سببه مخالفته للنظام العام والقانون وأحكام الشريعة الإسلامية. جدير بالذكر بأن وزارة الخارجية الأمريكية تقوم بنشر تقرير سنوي عن أوضاع حقوق الإنسان في مختلف بلدان العالم، ويتضمن التقرير عدة أقسام منها احترام سلامة الأشخاص، الحريات المدنية والسياسية، الانتهاكات المجتمعية والتمييز وحقوق العمال.

الدورات والبرامج التدريبية لعام ٢٠١٩م



التقرير الأمريكي لمكافحة الاتجار بالبشر:

رصدت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان التقرير الأمريكي لعام ٢٠١٩م المتعلق بتصنيف السلطنة في ملف مكافحة الاتجار بالبشر، إذ أشار التقرير المذكور إلى عدة توصيات أهمها ضرورة توسيع الحماية القانونية في قانون العمل لعمال المنازل، والتنفيذ الكامل لخطة العمل الوطنية، وزيادة الدورات التدريبية للمسؤولين المشتركين في التحقيقات الجنائية. وأشارت اللجنة في ردها على التقرير إلى جهود السلطنة في مكافحة الاتجار بالبشر وسعت من جهتها إلى خلق جسور من التعاون بين الجهات المعنية من خلال عمل ندوة «مكافحة الاتجار بالبشر (المفهوم والممارسة)» خلال عام ٢٠١٩م والتي هدفت من خلالها إلى مناقشة المواضيع المتعلقة بمكافحة الاتجار بالبشر، وخرجت الندوة بعدة توصيات مهمة لتحقيق الآليات المطلوبة للحد من جريمة الاتجار بالبشر، وتتابع اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان جهود اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر حول أخذ توصيات التقرير الأمريكي بعين الاعتبار والرقى بمستوى تصنيف السلطنة والاستمرار في مراجعة التشريعات والقوانين الخاصة بمكافحة الاتجار بالبشر بما يتواءم مع المستجدات الحالية والاستمرار في تكثيف حملات التوعية والتثقيف مع تخصيص إدارات معنية في جهات إنفاذ القانون.

رابعًا: المشاركات الخارجية

١. المشاركة في أعمال الدورة ٤٥ للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان، مصر، ١٨-٢١ يناير ٢٠١٩م:

شاركت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في أعمال الدورة ٤٥ للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان التي أقيمت في القاهرة خلال الفترة ١٨-٢١ يناير ٢٠١٩م وذلك بحضور ممثلي الدول الأعضاء وممثلي المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات العربية غير الحكومية. وتمت مناقشة العديد من القضايا مثل مشروع الاستراتيجية العربية لحقوق الإنسان.



المشاركة في الدورة «٤٥» للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بجامعة الدول العربية

٢. المشاركة في اجتماع المسؤولين التنفيذيين للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء في منتدى آسيا والمحيط الهادي، الدوحة، ٢٨-٣٠ يناير ٢٠١٩م:

شاركت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في اجتماع المسؤولين التنفيذيين للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الأعضاء في منتدى آسيا والمحيط الهادي والذي تم عقده بالعاصمة القطرية الدوحة خلال الفترة ٢٨-٣٠ يناير ٢٠١٩م. وقد تطرّق الاجتماع إلى بعض المواضيع أهمها بناء ودعم علاقات قوية مع كبار المسؤولين التنفيذيين في المؤسسات الأعضاء ومع سكرتارية المنتدى، وخلص الاجتماع إلى عدة توصيات مثل التعاون مع مؤسسات المجتمع المدني لتبادل الخبرات والمعارف.

٣. المشاركة في الاجتماع السنوي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، جنيف، ٤-٧ مارس ٢٠١٩م:

شاركت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في فعاليات الاجتماع السنوي للتحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان الذي تم عقده في قصر الأمم المتحدة بجنيف خلال الفترة ٤-٧ مارس ٢٠١٩م، وتم التركيز في هذا الاجتماع على تعزيز حقوق النساء والفتيات من خلال تطبيق اللجان الوطنية لمهامها واختصاصاتها، وقد قدمت فيه اللجنة مداخلات حول الجهود المبذولة من قبل السلطنة في هذا الشأن. وخلص الاجتماع إلى عدة توصيات أهمها تعزيز التواصل بين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فيما يتعلق بتبادل الخبرات في الجوانب التي تشمل المرأة، وأهداف التنمية المستدامة، وتفعيل التعاون مع المفوضية السامية لحقوق الإنسان في كل ما يتعلق بالتنمية المستدامة وتعزيز القدرات للمؤسسات الوطنية في هذا المجال.

٤. المشاركة في مؤتمر الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإفلات من العقاب وضمن المساءلة بموجب القانون الدولي، الدوحة، ١٤-١٥ أبريل ٢٠١٩م:

شاركت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في مؤتمر الآليات الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الإفلات من العقاب وضمن المساءلة بموجب القانون الدولي وذلك في العاصمة الدوحة خلال الفترة ١٤-١٥ أبريل ٢٠١٩م، ولقد شهد المؤتمر تمثيلاً رفيعاً من المنظمات والمؤسسات الدولية والخبراء، وتم مناقشة المنظومة الدولية والإقليمية والوطنية على مستوى الآليات والأجهزة والتشريعات. وهدف المؤتمر إلى تعزيز آليات مكافحة الإفلات من العقاب وضمن المساءلة على المستوى المحلي والإقليمي والدولي. واختتم المؤتمر بعدة توصيات من أهمها توفير الدعم والمساندة للضحايا بغض النظر عن خلفياتهم، والتأكيد على أن آليات تحقيق العدالة مستقلة وغير خاضعة للضغوط السياسية، إلى جانب إنشاء أرشيف لحفظ المعلومات والأدلة.

٥. المشاركة في فعاليات المؤتمر الدولي حول «دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة»، مصر، ٢٦-٢٧ يونيو ٢٠١٩م:

شاركت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في فعاليات المؤتمر الدولي حول «دور المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في تنفيذ ومتابعة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة» الذي عقد في شرم الشيخ خلال الفترة ٢٦-٢٧ يونيو ٢٠١٩م. وسلّط المؤتمر الضوء على أهداف التنمية المستدامة (٢٠٣٠) التي وضعت خطتها خلال قمة الأمم المتحدة عام ٢٠١٥م، وكذلك على الدور الذي تلعبه المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لمتابعة تنفيذ هذه الأهداف. وخلص المؤتمر إلى العديد من التوصيات أهمها ضرورة استخدام المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لآليات الإبلاغ المتوافرة لها من أجل تضمين تقاريرها لنتائج عمليات الرصد ومدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.



مشاركة اللجنة في مؤتمر «التنمية المستدامة» في شرم الشيخ بجمهورية مصر العربية

٦. المشاركة في المؤتمر الاقليمي الثالث حول حماية حقوق الانسان والدورة (٤٦) للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان بمصر:

شاركت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في فعاليات المؤتمر الإقليمي الثالث حول حماية حقوق الإنسان والدورة (٤٦) للجنة العربية الدائمة لحقوق الإنسان خلال الفترة ٢٨-٢٩ يوليو و ١ أغسطس ٢٠١٩م وذلك في مقر الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالقاهرة، وناقش المؤتمر موضوع أثر الاحتلال والنزاعات المسلحة على حقوق الإنسان وتحديد النساء والأطفال والمسنين وذوي الاحتياجات الخاصة، وخرج المؤتمر بتوصيات أهمها ضرورة توفير منصة إقليمية للحوار حول أثر النزاعات المسلحة على حقوق الإنسان في المنطقة العربية.

٧. المشاركة في أعمال الاجتماع السنوي الرابع والعشرين لمنتدى آسيا والمحيط الهادى بكوريا الجنوبية:

شاركت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في أعمال الاجتماع السنوي الرابع والعشرين لمنتدى آسيا والمحيط الهادى ومؤتمر مكافحة الكراهية والتمييز وذلك في العاصمة الكورية سيئول خلال الفترة ٣-٥ سبتمبر ٢٠١٩م، استعرضت إدارة المنتدى في الاجتماع تقرير أداء عملها في السنة الفائتة وكذلك التقرير السنوي وأعمال التدقيق المالي والتزاماتها الدولية مع الفرق العاملة التابعة للتحالف الواقعة في قارة آسيا. وتناول مؤتمر مكافحة الكراهية والتمييز عدة مواضيع مهمة مثل الأعمال الإرهابية التي هزت العالم مثل مجزرة نيوزلندا وتدمير الكنائس في سيريلانكا ومأساة الروهينغا في ميانمار وغيرها. وخرج المؤتمر بتوصيات أهمها تفعيل دور الحكومة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمجتمع المدني في تثقيف وتوعية المواطنين بضرورة التعايش مع الآخر.

٨. المشاركة في ورشة عمل حول «شبكة التواصل بمننتدى آسيا والمحيط الهادى». منغوليا:

شاركت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في ورشة عمل حول « شبكة التواصل بمننتدى آسيا والمحيط الهادى» وذلك خلال الفترة ٢٨-٣٠ أغسطس ٢٠١٩م بالعاصمة المنغولية أولان باتور. ناقشت الورشة العديد من المواضيع المتعلقة بتعزيز شبكات التواصل الاجتماعي وتفعيلها في مجال حقوق الإنسان وتبادل الخبرات في ذلك.

٩. المشاركة في ورشة عمل تدريبية حول «اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدى التحالف العالمي»، المملكة المغربية:

شاركت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في ورشة عمل حول «اعتماد المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لدى التحالف العالمي» وذلك خلال الفترة ٩-١١ يونيو ٢٠١٩م بالرباط في المملكة المغربية. وتهدف الورشة إلى تمكين المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان من اتباع منهجية فعالة في عملية الاعتماد، وخرجت الورشة بعدة توصيات أهمها ضرورة اتباع المنهجية السليمة في تقديم طلب رفع مستوى الاعتماد، ونشر أعمال المؤسسات الوطنية على مستوى واسع لمعرفة طبيعة عملها وجهودها.

١٠. المشاركة في مجموعة العمل السبعة المنبثقة عن الاجتماع الوزاري لتعزيز مستقبل السلام والأمن في الشرق الأوسط:

شاركت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في مؤتمر مجموعة العمل السبعة المنبثقة عن الاجتماع الوزاري لتعزيز مستقبل السلام والأمن في الشرق الأوسط وذلك خلال الفترة ١٠-١١ أكتوبر ٢٠١٩م بالعاصمة الأمريكية واشنطن، وحضر المؤتمر أكثر من ٥٠ وفداً من جميع أنحاء العالم ويهدف المؤتمر إلى دعم الجهود الإقليمية والوطنية المتواصلة لتعزيز المشاركة الفعالة في جميع مراحل منع الصراعات، واختتم المؤتمر بعدة توصيات أهمها تشجيع الحكومات الأعضاء لتخصيص موارد الميزانية المالية لتفعيل الخطط والبرامج العملية، وتشجيع توظيف النساء المؤهلات وتأكيد تكافؤ الفرص في صنع القرار.



مشاركة اللجنة في مجموعة العمل السبعة في واشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية

١١. المشاركة في المؤتمر الدولي الخاص «بحماية حقوق العمال المهاجرين» بالنيبال:

شاركت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في المؤتمر الدولي بشأن «حماية حقوق العمال المهاجرين» والذي اقيم خلال الفترة ١٣-١٤ نوفمبر في كاتمندو عاصمة النيبال، وحضر المؤتمر العديد من المشاركين من مختلف المؤسسات الدولية والمتقنين وممثلين عن السلطات الحكومية المعنية والقطاع الخاص، وهدف المؤتمر إلى مناقشة إدارة الهجرة وحقوق العمال المهاجرين وتشجيع ممارسة التوظيف النزيه والمسؤول وضمان وصول العمال المهاجرين إلى العدالة. وخرج المؤتمر في نهاية الجلسات بـ «إعلان كاتمندو» لضمان حماية حقوق العمال المهاجرين وذلك من خلال تعزيز التواصل المؤسسي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان على الصعيدين الثنائي والإقليمي.



حضور اللجنة في مؤتمر حماية العمال المهاجرين بالنيبال

١٢. المشاركة في برنامج اليونسكو لإدارة التحولات الاجتماعية حول « معالجة عدم المساواة والاندماج الحضري » عمّان - الأردن:

شاركت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في برنامج إدارة التحولات الاجتماعية حول «معالجة عدم المساواة والإدماج الحضري في الأردن بتنظيم من الجامعة الأردنية الهاشمية بالتعاون مع اليونسكو وذلك في العاصمة عمّان استمر ثلاثة أيام.

شمل البرنامج محاور مختلفة تناولت مفهوم عدم المساواة ومظاهرها والعمل المطلوب حيالها واستراتيجية الحماية الاجتماعية ودورها في الاندماج الحضري وعدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية بين الجنسين وأثرها على التنمية، بالإضافة إلى قضايا الاندماج الحضري ومعالجتها والتقارير العالمية للعلوم الاجتماعية في معالجة عدم المساواة.

١٣. المؤتمر رفيع المستوى بمناسبة الذكرى العشرين لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠م) حول المرأة والأمن والسلام:

شاركت اللجنة العُمانية لحقوق الإنسان في المؤتمر الدولي رفيع المستوى بمناسبة الذكرى العشرين لقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) حول المرأة والأمن والسلام وذلك خلال الفترة ٧ و ٨ نوفمبر ٢٠١٩م في العاصمة الاردنية عمّان، وهدف الاجتماع إلى تدارس التقدم المحرز والعمل على تسريع التجاوب مع أجندة المرأة والأمن والسلام في المرحلة المقبلة، كما هدف أيضا إلى تشجيع دول المنطقة على القيام بقراءات وطنية حول الأولويات المتعلقة بأجندة المرأة والأمن والسلام.



WWW.OHRC.COM

